

قواعد الوبيو
للتحكيم
المعجل
وجدول الرسوم
والأتعاب
والتكاليف¹

2021 يوليو

6	أولاً. أحكام عامة
6	تعابير مختصرة المادة 1
6	نطاق تطبيق القواعد المادة 2
6	الإخطارات والمهل المادة 3
6	الوثائق التي يتعين تقديمها إلى المركز المادة 4
7	ثانياً. بدء التحكيم
7	طلب التحكيم المادة 6
7	المادة 7
7	المادة 8
7	المادة 9
8	المادة 10
8	الرد على الطلب وبيان الدفاع المادة 11
8	المادة 12
8	التمثيل المادة 13
8	ثالثاً. تكوين هيئة التحكيم وتشكيلها
9	عدد المحكمين وتعيينهم المادة 14
9	جنسية المحكم المادة 15
9	الاتصالات بين الطرفين والمرشحين لمهمة التحكيم المادة 16
9	الحياد والاستقلال المادة 17
9	تفويغ المحكم وقبول تعينه وإخطار الطرفين المادة 18
9	طلب رد المحكمين المادة 19
10	المادة 20
10	المادة 21
10	المادة 22
10	المادة 23

الصفحة	المحتويات
10.....	المادة 24
10.....	الإعفاء من المهام
10.....	المادة 25
10.....	المادة 26
10.....	المادة 27
10.....	تبديل المحكم
10.....	المادة 28
10.....	المادة 29
11.....	الدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم
11.....	المادة 30
11.....	رابعاً. سير التحكيم
11.....	السلطات العامة لهيئة التحكيم
11.....	المادة 31
11.....	مكان التحكيم
11.....	المادة 32
11.....	لغة التحكيم
11.....	المادة 33
12.....	الاجتماع التحضيري
12.....	المادة 34
12.....	بيان الدعوى
12.....	المادة 35
12.....	بيان الدفاع
12.....	المادة 36
12.....	البيانات الكتابية الإضافية
12.....	المادة 37
12.....	تعديل الدعوى أو أوجه الدفاع
12.....	المادة 38
12.....	الاتصالات بين الطرفين وهيئة التحكيم
12.....	المادة 39
13.....	الانضمام
13.....	المادة 40
13.....	الدمج
13.....	المادة 41
13.....	التدابير الوقائية المؤقتة والضمانة للدعوى وللتغطية التكاليف
13.....	المادة 42
13.....	إجراءات الانتصاف الطارئ
13.....	المادة 43
14.....	الأدلة
14.....	المادة 44
14.....	التجارب
14.....	المادة 45

14.	الزيارات الميدانية
	المادة 46
15.	المراجع التمهيدية والنماذج المعتمدة
	المادة 47
15.	الكشف عن الأسرار التجارية والمعلومات السرية الأخرى
	المادة 48
15.	الجلسات
	المادة 49
16.	الشهود
	المادة 50
16.	الخبراء الذين تعينهم هيئة التحكيم
	المادة 51
17.	الخلاف
	المادة 52
17.	اختتام الإجراءات
	المادة 53
17.	التنازل عن حق الاعتراض
	المادة 54
17	خامساً. قرارات التحكيم والقرارات الأخرى
17.	القوانين المطبقة على موضوع النزاع والتحكيم واتفاق التحكيم
	المادة 55
18.	العملة والفوائد
	المادة 56
18.	شكل قرارات التحكيم وتبليغها
	المادة 57
18.	مهلة إصدار قرار التحكيم النهائي
	المادة 58
18.	أثر قرار التحكيم
	المادة 59
19.	التسوية وغيرها من أسباب إنهاء
	المادة 60
19.	تصحيح قرار التحكيم وقرار التحكيم الإضافي
	المادة 61
19	سادساً. الرسوم والتعاب والتكاليف
19.	رسوم المركز
	المادة 62
20.	تعاب المحكم
	المادة 63
20.	الودائع
	المادة 64
20.	القرار المتعلق بتكاليف التحكيم
	المادة 65

قواعد الوليد للتحكيم المعجل
(نص نافذ اعتباراً من 1 يوليو 2021)

الصفحة	المحتويات
21	القرار المتعلق بالتكاليف التي يتحملها أحد الطرفين
	المادة 66
21	سابعاً. السرية
	سرية وجود التحكيم
21	المادة 67
	سرية المعلومات المكشوف عنها أثناء التحكيم
21	المادة 68
	سرية قرار التحكيم
21	المادة 69
22	الالتزام المركز والمحكم بالسرية
	المادة 70
22	ثامناً. مسائل مختلفة
	انتفاء المسؤولية
22	المادة 71
	التنازل عن حق رفع دعوى تشهير
22	المادة 72
23	جدول الرسوم والاتعاب والتكاليف
23	التحكيم والتحكيم المعجل
25	إجراءات الانتصاف الطارئ

أولاً. أحكام عامة

تعابير مختصرة

المادة 1

في هذه القواعد:

تعني عبارة "اتفاق التحكيم" اتفاق الطرفين على إحالة كل المنازعات التي نشأت أو قد تنشأ بينهما أو بعض تلك المنازعات إلى التحكيم. ويجوز أن يكون اتفاق التحكيم في شكل بند للتحكيم مدرج في عقد أو في شكل عقد منفصل؛

وتعني كلمة "المدعي" الطرف المبادر إلى التحكيم؛

وتعني عبارة "المدعي عليه" الطرف الذي توجه ضده مبادرة التحكيم، كما هو مسمى في طلب التحكيم؛

وتعني عبارة "هيئة التحكيم" المحكم المنفرد؛

وتعني كلمة "الويبو" المنظمة العالمية لملكية الفكرية؛

وتعني كلمة "المركز" مركز الويبو للتحكيم والوساطة.

وتشمل الكلمات المستعملة بصيغة المفرد أو المثنى صيغة الجمع والعكس صحيح، حسب ما قد يقتضي السياق.

نطاق تطبيق القواعد

المادة 2

إذا نص اتفاق التحكيم على مباشرة التحكيم بناء على قواعد الويبو للتحكيم المعجل، فإن هذه القواعد تعتبر جزءا من اتفاق التحكيم المذكور ويتبعن تسوية النزاع وفقاً لهذه القواعد كما هو نافذ في تاريخ بدء التحكيم، ما لم يكن الطرفان قد اتفقا على خلاف ذلك.

المادة 3

(أ) تحكم هذه القواعد التحكيم إلا إذا تعارضت وأحد أحكام القانون المطبق على التحكيم التي لا يمكن للطرفين الخروج عليها. وفي هذه الحالة، تكون الغلبة لذلك الحكم.

(ب) يحدّد القانون المطبق على التحكيم وفقاً للمادة 55(ب).

الإخطارات والمهل

المادة 4

(أ) يجب على كل إخطار أو بلاغ آخر تجيز هذه القواعد تقديمها أو تقتضيه أن يكون مكتوباً، ويجب أن يتم إرساله عبر البريد الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى من وسائل الاتصال الإلكترونية التي تسمح بتثبيته، ما لم يقرر أحد الطرفين أن يستخدم أيضاً خدمة البريد السريع العام أو الخاص إلى جانب وسائل الاتصال الإلكتروني.

(ب) يعد آخر محل إقامة أو عمل معروف للطرف عنواناً صحيحاً لتجويه أي إخطار أو بلاغ آخر إذا لم يوجه ذلك الطرف إشعاراً بتغيير العنوان. وفي أي حال، يجوز توجيه البلاغات إلى الطرف بالطريقة المنصوص عليها، وفي غياب نص من هذا القبيل، فوفقاً للممارسات المتبعة في إطار العلاقات بين الطرفين.

(ج) لأغراض تحديد تاريخ بدء مهلة ما، يعد الإخطار أو البلاغ الآخر متسلماً في يوم تسليمه وفقاً للفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة.

(د) لأغراض تحديد الالتزام بمهلة ما، فإن الإخطار أو البلاغ الآخر يعد مرسلاً أو صادراً أو منقولاً إذا تم إرساله وفقاً للفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة قبل اليوم الذي تنتهي فيه المهلة أو في ذلك اليوم.

(ه) لأغراض حساب مهلة ما بناء على هذه القواعد، يبدأ سريان المهلة في اليوم التالي ل يوم تسلم الإخطار أو البلاغ الآخر. وإذا كان اليوم الأخير من المهلة يوم عطلة رسمية أو يوم عطلة عمل في محل إقامة المرسل إليه أو محل عمله، امتدت المهلة حتى أول يوم عمل يلي انتهاء العطلة. ويدخل في حساب المهلة ما يتخللها من أيام العطل الرسمية أو عطل العمل.

(و) للطرفين أن يتتفقا على تقليص المهل المشار إليها في المواد 11 و14(ب)"3" و37(أ) و49(ب)"51" أو 49(أ)"37" أو 62(د)"64" و 64(ه)"51" أو تمهيداً.

(ز) للمركز أن يمدد المهل المشار إليها في المواد 11 و14(ب)"3" و37(أ) و49(ب)"51" أو 62(د)"64" و 64(ه)"51" ، بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسه.

(ح) للمركز أن يقلص، بالتشاور مع الطرفين، المهلة المشار إليها في المادة 11.

الوثائق التي يتبعن تقديمها إلى المركز

المادة 5

(أ) على الطرف أن يقدم إلى المركز أي بيان كتابي أو إخطار أو بلاغ آخر تقتضيه هذه القواعد أو تسمح به وأن يرسل نسخة عنه إلى الطرف الآخر في الوقت ذاته، إلى أن يبلغ المركز تشكيل هيئة التحكيم.

(ب) إذا قرر أحد الطرفين استخدام البريد السريع العام أو الخاص لإرسال بيان كتابي أو إخطار أو اتصال آخر يرسل إلى المركز، فإنه يُرسل بعدد من النسخ يساوي العدد الضروري لتزويد كلا من الهيئة والمركز بواحدة منها.

(ج) بعد أن يبلغ المركز تشكيل هيئة التحكيم، على الطرف أن يقدم إلى هيئة التحكيم مباشرةً أي بيانات كتابية أو إخطارات أو بلاغات أخرى وأن يزود الطرف الآخر بنسخة عنها في الوقت ذاته.

(د) ترسل هيئة التحكيم إلى المركز نسخة عن كل أمر أو قرار آخر تصدره.

ثانياً. بدء التحكيم

طلب التحكيم

المادة 6

يرسل المدعي طلب التحكيم إلى المركز وإلى المدعي عليه.

المادة 7

يكون تاريخ بدء التحكيم هو التاريخ الذي يتسلم فيه المركز طلب التحكيم وبيان الدعوى، كما تقتضي المادة 10.

المادة 8

يخطر المركز المدعي والمدعي عليه بتسلمه طلب التحكيم وبيان الدعوى وبتاريخ بدئه.

المادة 9

يتعين أن يتضمن طلب التحكيم ما يلي ذكره:

"1" التماس لإحالة النزاع إلى التحكيم بناء على قواعد الويبو للتحكيم المعجل؛

"2" والأسماء والعنوانين وأرقام الهاتف أو عناوين البريد الإلكتروني أو غيرها من البيانات التي تسمح بالاتصال بالطرفين وبممثل المدعي؛

"3" ونسخة عن اتفاق التحكيم وأي بند منفصل بشأن القانون المطبق، عند الاقتضاء؛

"4" وأي ملاحظات يعتبرها المدعي مفيدة فيما يتعلق بالمادتين 14 و15.

5" وهوية أي طرف ثالث ممول، حيّثما ينطبق ذلك. وفي حال إبرم اتفاق تمويل في مرحلة لاحقة من الإجراءات، يُكشف عن هوية الطرف الثالث الممول على الفور إلى الطرفين والمركز وهيئة التحكيم.

المادة 10

يكون طلب التحكيم مصحوباً ببيان الدعوى تماشياً مع المادة 35(أ) و(ب).

الرد على الطلب وبيان الدفاع

المادة 11

على المدعي عليه، في غضون 20 يوماً اعتباراً من تاريخ تسلمه طلب التحكيم وبيان الدعوى من المدعي، أن يوجه إلى المركز وإلى المدعي ردًّا على الطلب يتضمن تعليقات على أي عنصر من العناصر الواردة في طلب التحكيم.

(ب) يتضمن الرد على الطلب، حيّثما أمكن، هوية أي طرف ثالث ممول. وفي حال إبرام اتفاق تمويل في مرحلة لاحقة من الإجراءات، يُكشف عن هوية الطرف الثالث الممول على الفور إلى الطرفين والمركز وهيئة التحكيم.

المادة 12

يكون الرد على الطلب مصحوباً ببيان الدفاع تماشياً مع المادة 36(أ) و(ب).

التمثيل

المادة 13

يجوز أن يمثل الطرفين أشخاص من اختيارهما، أياً كانت جنسياتهم أو مؤهلاتهم المهنية بصورة خاصة. ويعتبر إبلاغ المركز والطرف الآخر وهيئة التحكيم بعد تشكيلها الأسماء والعنوانين وأرقام الهاتف أو عنوانين البريد الإلكتروني أو البيانات الأخرى التي تسمح بالاتصال بأولئك الممثلين.

(ب) يتکفل كل طرف بأن يتوافر لممثليه الوقت الكافي للتمكن من مباشرة التحكيم على وجه السرعة.

(ج) يجوز أن يساعد الطرفين أيضاً أشخاص من اختيارهما.

ثالثاً. تكوين هيئة التحكيم وتشكيلها

عدد المحكمين وتعيينهم

المادة 14

ت تكون هيئة التحكيم من محكم منفرد يعينه الطرفان ويؤكده المركز بموجب المادتين 17 و 18. ويكون التعيين نافذاً لدى إخطار المركز الطرفين.

(ب) إذا لم يتم ترشيح المحكم في غضون 15 يوماً بعد بدء التحكيم، يتم التعيين وفقاً للإجراء التالي:

"1" يرسل المركز إلى كل طرف قائمة متباقة بالمرشحين. وتشمل القائمة عادة أسماء ثلاثة مرشحين على الأقل تكون مرتبة ترتيباً أبجدياً. وتتضمن القائمة بياناً بمؤهلات كل مرشح أو تكون مصحوبة بذلك البيان. وإذا كان الطرفان قد اتفقا على أي مؤهلات معينة، تضمن القائمة أسماء المرشحين الذين يستوفون تلك المؤهلات.

"2" لكل طرف الحق في أن يشطب اسم أي مرشح يعترض على ترشيحه وعليه أن يرقم ما يتبقى من أسماء المرشحين حسب الأفضلية.

"3" يعيد كل طرف القائمة بعد التأشير عليها إلى المركز في غضون سبعة أيام بعد تاريخ تسلمه إياها. ويعتبر كل طرف يختلف عن إعادة القائمة بعد التأشير عليها في غضون تلك المهلة أنه وافق على كل المرشحين الذي وردت أسماؤهم في القائمة.

"4" بعد أن يتسلّم المركز القائمة من الطرفين، وإلا فبعد انقضاء المهلة المحددة في الفقرة الفرعية السابقة، يعيّن المركز محكماً من القائمة مع مراعاة ما عُبّر عنه الطرفان من تفضيل واعتراض.

"5" إذا لم تُشر القائمتان المعدتان إلى شخص يقبله كلا الطرفين محكما، يكون المركز مخولاً لتعيين المحكم. ويكون المركز مخولاً لذلك بالمثل إذا تذر على شخص أن يقبل دعوة المركز إلى أن يكون محكماً أو إذا لم يكن يرغب في ذلك أو إذا كانت فيما يbedo أسباب أخرى تمنع ذلك الشخص من أن يكون المحكم ولم يتبق في القائمتين اسم شخص يقبله كلا الطرفين محكماً.

(ج) بالرغم من الإجراء المبين في الفقرة (ب)، يكون المركز مخولاً لتعيين المحكم إذا رأى، بما له من سلطة تقديرية، أن الإجراء المبين في تلك الفقرة ليس مناسباً للقضية.

جنسية المحكم

المادة 15

(أ) يتعين احترام أي اتفاق بين الطرفين بشأن جنسية المحكم.

(ب) إذا لم يكن الطرفان قد اتفقا على جنسية المحكم، يتعين أن يكون ذلك المحكم من مواطني بلد خلاف بلد الطرفين، ما لم تكن هناك ظروف خاصة مثل الحاجة إلى تعيين شخص له مؤهلات معينة.

الاتصالات بين الطرفين والمرشحين لمهمة التحكيم

المادة 16

لا يجوز لأي طرف أو لأي شخص يتصرف نيابة عنه أن يقوم بأي اتصال من جانب واحد بأي مرشح لمهمة التحكيم إلا لمناقشته في مؤهلاته أو مدى تفرغه أو استقلاله إزاء الطرفين.

الحياد والاستقلال

المادة 17

(أ) يتعين أن يكون المحكم محايضاً ومستقلأً.

(ب) على كل محكم وقع عليه الاختيار، قبل قبول تعينه، أن يكشف للطرفين وللمركز عن أي ظروف قد تثير شكوكاً لها ما يبررها بشأن حياد المحكم واستقلاله، أو أن يثبت كتابة انتفاء أي ظروف من ذلك القبيل.

(ج) إذا نشأت، في أي مرحلة من مراحل التحكيم، ظروف جديدة قد تثير شكوكاً لها ما يبررها بشأن حياد أحد المحكمين أو استقلاله، على المحكم أن يكشف عن تلك الظروف للطرفين وللمركز دون تأخير.

تفرُّغ المحكم وقبول تعينه وإخبار الطرفين

المادة 18

(أ) يعتبر المحكم، بقبول تعينه، أنه التزم بإتاحة الوقت الكافي للتمكن من تسيير التحكيم وإتمامه على وجه السرعة.

(ب) يقبل المحكم الذي وقع عليه الاختيار تعينه كتابة ويبلغ قبوله للمركز.

(ج) يخطر المركز الطرفين بتشكيل هيئة التحكيم.

طلب رد المحكمين

المادة 19

(أ) يجوز لأي من الطرفين أن يطلب رد المحكم إذا توافرت ظروف تثير شكوكاً لها ما يبررها بشأن حياد المحكم أو استقلاله.

(ب) لا يجوز لأي طرف أن يطلب رد محكم اشتراك في ترشيحه إلا لأسباب أدركها بعد الترشيح.

المادة 20

يرسل الطرف الذي يطلب رد المحكم إخطاراً إلى المركز وهيئة التحكيم والطرف الآخر يبيّن فيه أسباب طلبه في غضون سبعة أيام بعد إخباره بتعيين ذلك المحكم بموجب المادة 18(ج) أو بعد أن يدرك الظروف التي يعتبر أنها تثير شكوكاً لها ما يبررها بشأن حياد ذلك المحكم أو استقلاله.

المادة 21

مُنْتَهِي طلب أحد الطرفين رد المحكم، كان للطرف الآخر الحق في أن يرد على ذلك الطلب. وعليه، إذا مارس ذلك الحق، أن يرسل في غضون سبعة أيام بعد تسلمه الإخبار المشار إليه في المادة 20 نسخة عن رده إلى المركز وإلى الطرف الذي طلب رد المحكم وإلى المحكم.

المادة 22

لهيئة التحكيم، بما لها من سلطة تقديرية، أن توقف أو تواصل إجراءات التحكيم أثناء النظر في طلب الرد.

المادة 23

للطرف الآخر أن يقبل طلب الرد أو للمحكم أن ينسحب من طوع نفسه. وفي كلتا الحالتين، يستعاض عن المحكم دون أن ينطوي ذلك على أي إقرار بصحة أسباب طلب الرد.

المادة 24

إذا لم يوافق الطرف الآخر على طلب الرد ولم ينسحب المحكم، تعين على المركز أن يبت في طلب الرد وفقاً لنظامه الداخلي. ويكون القرار الصادر على ذلك النحو قراراً إدارياً من حيث طبيعته ونهائيًا. ولا يكون المركز ملزماً بتبسيب قراره.

الإعفاء من المهام

المادة 25

يجوز إعفاء المحكم من مهمته كمحكم بناء على طلبه، إما بموافقة الطرفين وإما بمبادرة من المركز.

المادة 26

بصرف النظر عن أي طلب من المحكم، يجوز للطرفين أن يعفيا معاً المحكم من مهمته كمحكم. وعليهما أن يخطران المركز بذلك الإعفاء دون تأخير.

المادة 27

للمؤتمر أن يعفي المحكم من مهمته كمحكم، بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسه، إذا لم يعد المحكم قادراً بحكم القانون أو الواقع على أداء واجبات المحكم أو أخفق في أدائها. وفي تلك الحالة، تتاح للطرفين فرصة التعبير عن آرائهم في الموضوع وتطبيق أحكام المواد من 21 إلى 24 مع ما يلزم من تبديل.

تبديل المحكم

المادة 28

- يتم، عند الضرورة، تعيين محكم بديل وفقاً للإجراء المنصوص عليه في المادة 14 كما كان مطبقاً على تعيين المحكم المبدل به.
- (أ) توقف إجراءات التحكيم إلى أن يتم التبديل، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- (ب) تعيين محكم بديل، على هيئة التحكيم أن تقرر، بما لها وحدتها من سلطة تقديرية، إذا وجب إعادة عقد جلسات الاستماع في حالة تعيين محكم بديل، على هيئة التحكيم أن تقرر، بما لها وحدتها من سلطة تقديرية، إذا وجب إعادة عقد جلسات الاستماع التي سبق عقدها أو بعضها، مع مراعاة أي ملاحظات يبديها الطرفان.

المادة 29

في حالة تعيين محكم بديل، على هيئة التحكيم أن تقرر، بما لها وحدتها من سلطة تقديرية، إذا وجب إعادة عقد جلسات الاستماع التي سبق عقدها أو بعضها، مع مراعاة أي ملاحظات يبديها الطرفان.

الدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم

المادة 30

- لهيئة التحكيم سلطة سماع الاعتراضات على اختصاصها، بما في ذلك أي اعتراضات على شكل اتفاق التحكيم موضع النظر وفقاً للمادة 55(ج) أو على وجوده أو صحته أو نطاقه، ولها سلطة البت في تلك الاعتراضات.
- (ب) لهيئة التحكيم سلطة البت في وجود أي عقد يكون اتفاق التحكيم جزءاً منه أو مقترباً به أو في صحة ذلك العقد.
- (ج) يقدم الدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم، في موعد أقصاه وقت تقديم بيان الدفاع أو إذا تعلق بدعوى مضادة أو طلب مقاضاة، ففي بيان الرد على ذلك. وإلا، فإن أي دفع من ذلك القبيل يكون مرفوضاً في إجراءات التحكيم اللاحقة أو أمام أي محكمة، ويقدم الدفع بتجاوز هيئة التحكيم نطاق صلاحيتها ما أن تثار، أثناء إجراءات التحكيم، المسألة المدعى تجاوزها نطاق صلاحيتها. ولهيئة التحكيم، في كلتا الحالتين، أن تقبل دفعاً متأخراً إذا اعتبرت أن ذلك التأخير ما يبرره.
- (د) لهيئة التحكيم أن تفصل في الدفع المشار إليه في الفقرة (ج) بوصفه مسألة أولية، أو لها أن تبت فيه في قرار التحكيم النهائي بما لها وحدها من سلطة تقديرية.
- (ه) لا يحول الدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم دون إشراف المركز على التحكيم.

رابعاً. سير التحكيم

السلطات العامة لهيئة التحكيم

المادة 31

- مع مراعاة المادة 3، لهيئة التحكيم أن تسيّر التحكيم بالطريقة التي تعتبرها مناسبة.
- (أ) في كل الأحوال، تكفل هيئة التحكيم معاملة الطرفين على قدم المساواة ومنح كل طرف فرصه وافية لعرض قضيته.
- (ب) تكفل هيئة التحكيم سير التحكيم بالسرعة الواجبة. ولها، بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسها، أن تمدد في بعض الحالات الاستثنائية مهلة حددتها هذه القواعد أو حدتها بنفسها أو اتفق عليها الطرفان.

مكان التحكيم

المادة 32

- يقرر المركز مكان التحكيم مع مراعاة أي ملاحظات يبديها الطرفان وظروف التحكيم، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- (أ) لهيئة التحكيم، بعد مشاوره الطرفين، أن تعقد جلسات الاستماع في أي مكان تعتبره مناسبة. ولها أن تباشر مداولاتها حيالما ترى ذلك مناسباً.
- (ب) يعتبر قرار التحكيم صادراً في مكان التحكيم.

لغة التحكيم

المادة 33

- تكون لغة التحكيم هي لغة اتفاق التحكيم مع مراعاة سلطة هيئة التحكيم في تقرير خلاف ذلك على ضوء أي ملاحظات يبديها الطرفان وظروف التحكيم، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- (أ) لهيئة التحكيم أن تأمر بأن تكون أي وثائق مقدمة بلغات خلاف لغة التحكيم مشفوعة بترجمة كاملة أو جزئية إلى لغة التحكيم.

الاجتماع التحضيري

المادة 34

تعقد هيئة التحكيم، عادة في غضون 15 يوماً من إنشائها، اجتماعاً تحضيرياً مع الطرفين بأي وسيلة ملائمة، بما في ذلك الهاتف أو الفيديو أو أدوات إلكترونية، من أجل تنظيم الإجراءات اللاحقة وإعداد جدول مواعيدها بطريقة فعالة من حيث الوقت والتكلفة.

بيان الدعوى

المادة 35

يجب أن يشتمل بيان الدعوى على بيان شامل بالواقع والحجج القانونية المؤيدة للدعوى، بما في ذلك بيان بالتعويض أو الانتصاف المطلوب.

(أ) يرفق ببيان الدعوى أكبر قدر ممكن من الأدلة التي يستند إليها المدعي، مع قائمة بتلك الأدلة. وإذا كانت الأدلة كثيرة جداً، للمدعي أن يضيف إشارة إلى وجود مزيد من الأدلة التي يكون على استعداد لتقديمها.

بيان الدفاع

المادة 36

يجب أن يرد ببيان الدفاع على ما جاء في بيان الدعوى من العناصر التي تقتضيها المادة 35(أ). وترفق ببيان الدفاع الأدلة التي يستند إليها المدعي عليه وفقاً لما ورد وصفه في المادة 35(ب).

(ب) يقدم المدعي عليه أي دعوى مضادة أو طلب مقاضة في بيان الدفاع، وعليه في بعض الظروف الاستثنائية أن يفعل ذلك في مرحلة لاحقة من إجراءات التحكيم إذا قررت هيئة التحكيم ذلك. ويجب أن تتضمن كل دعوى مضادة أو طلب مقاضة العناصر ذاتها المحددة في المادة 35(أ) و(ب).

البيانات الكتابية الإضافية

المادة 37

في حالة تقديم دعوى مضادة أو طلب مقاضة، على المدعي أن يرد على عناصر تلك الدعوى أو ذلك الطلب في غضون 20 يوماً اعتباراً من تاريخ استلام المدعي للطلب المقابل أو طلب المقاضة. وتطبق المادة 36(أ) على ذلك الرد مع ما يلزم من تبديل.

(ب) لهيئة التحكيم، بما لها من سلطة تقديرية، أن تسمح بتقديم بيانات كتابية إضافية أو أن تقتضي ذلك.

تعديل الدعاوى أو أوجه الدفاع

المادة 38

لأي طرف أن يعدل أو يستكمل دعواه أو دفاعه المضادة أو دفاعه أو طلبه للمقاضة أثناء إجراءات التحكيم ما لم تعتبر هيئة التحكيم أن من غير المناسب السماح بذلك التعديل نظراً إلى طبيعته أو التأخر في تقديمه وإلى أحكام المادة 31(ب) و(ج)، شرط مراعاة أي اتفاق بين الطرفين على خلاف ذلك.

الاتصالات بين الطرفين وهيئة التحكيم

المادة 39

لا يجوز لأي طرف أو لأي شخص يتصرف نيابة عنه أن يقوم بالاتصال بالمحكم في مسألة تخص موضوع التحكيم في غياب الطرف الآخر ما لم تنص أحكام هذه القواعد على خلاف ذلك أو تسمح به هيئة التحكيم، على أن يكون من المفهوم أن ليس في هذه الفقرة ما يحظر الاتصالات من جانب واحد في مسائل ذات طابع تنظيمي بحت، مثل المرافق المادية أو الأدوات الإلكترونية لجلسات الاستماع أو مكانها أو تاريخها أو توقيتها.

الانضمام

المادة 40

بناء على طلب أحد الطرفين، يمكن لهيئة التحكيم أن تأمر بضم طرف إضافي إلى التحكيم على أن توافق جميع الأطراف، بما فيها الطرف الإضافي، على ذلك. ويراعي ذلك الأمر كل الظروف ذات الصلة بما في ذلك مرحلة التحكيم. ويُشفع الطلب بطلب التحكيم أو الرد على الطلب حسب الحال أو إذا أدرك الطرف في مرحلة لاحقة ظروفاً يراها ذات صلة للانضمام، في غضون 15 يوماً من الحصول على تلك المعلومات.

الدمج

المادة 41

في حال بدء تحكيم يخص موضوعاً يتعلق تعلقاً جوهرياً بموضوع متنازع عليه في إجراءات تحكيم أخرى ينظر فيها وفقاً لهذه القواعد أو تشارك فيه الأطراف ذاتها، يجوز للمركز أن يأمر، بعد التشاور مع الأطراف المعنية وهيئة التحكيم المعينة في تلك الإجراءات العالقة، بدمج التحكيم الجديد في الإجراءات العالقة إذا وافقت كل الأطراف وهيئة التحكيم المعينة على ذلك. ويراعي ذلك الدمج كل الظروف ذات الصلة بما في ذلك مرحلة الإجراءات العالقة.

التدابير الوقائية المؤقتة والضمانة للدعوى وللتغطية التكاليف

المادة 42

لهيئة التحكيم، بناء على طلب أحد الطرفين، أن تصدر أي أوامر مؤقتة أو تتخذ أي تدابير مؤقتة أخرى مما تراه ضرورياً، بما في ذلك الأوامر والتدابير للمحافظة على السلع المتنازع عليها، كالأمر بإيداعها لدى الغير أو بيع السلع القابلة للتلف. ولهيئة التحكيم أن تشرط على الطرف صاحب ذلك الطلب تقديم ضمانة مناسبة لاتخاذ تلك التدابير.

(ب) لهيئة التحكيم، بناء على طلب أحد الطرفين، أن تأمر الطرف الآخر بتقديم ضمانة بالشكل الذي تحدده للدعوى أو الدعوى المضادة وللتغطية التكاليف المشار إليها في المادة 66.

(ج) يجوز أن تتخذ التدابير والأوامر المنصوص عليها في هذه المادة شكل قرار تحكيم مؤقت.

(د) لا يعتبر الطلب الذي يقدمه أحد الطرفين إلى سلطة قضائية لاتخاذ تدابير مؤقتة أو لفرض ضمانة للدعوى أو الدعوى المضادة أو لتنفيذ تلك التدابير أو الأوامر التي قررتها هيئة التحكيم مناقضاً لاتفاق التحكيم أو تنازلاً عن الحق في التمسك بذلك الاتفاق.

إجراءات الانتصاف الطارئ

المادة 43

تطبق أحكام هذه المادة على إجراءات التحكيم المنفذة بموجب اتفاقات التحكيم المبرمة اعتباراً من 1 يونيو 2014، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

(ب) يمكن لطرف يلتزم قراراً عاجلاً مؤقتاً سابقاً لتشكيل هيئة التحكيم أن يقدم طلباً بالانتصاف الطارئ إلى المركز، ويجب أن يتضمن طلب الانتصاف الطارئ العناصر المبينة في المادة 9 "إلى 4" وبيان بالتدابير المؤقتة الملتمسة وأسباب احتياج ذلك الانتصاف على أساس عاجل. ويبلغ المركز الطرف الآخر بتسلمه طلب الانتصاف الطارئ.

(ج) يكون تاريخ بدء إجراءات الانتصاف الطارئ هو التاريخ الذي يتسلم فيه المركز الطلب المشار إليه في الفقرة (ب).

(د) يخضع طلب الانتصاف الطارئ لإثبات سداد الرسم الإداري والإيداع الأولي لرسوم محكم الطوارئ وفقاً لجدول الرسوم والأتعاب والتكاليف المطبق في تاريخ بدء إجراءات الانتصاف الطارئ.

(ه) يعيّن المركز على الفور، وعادة في غضون يومين من تسلمه طلب الانتصاف الطارئ، محكم طوارئ منفرد. وتطبق المواد من 17 إلى 24 مع ما يلزم من تبديل في حين تكون المهل المشار إليها في المادتين 20 و 21 ثلاثة أيام.

لمحكم الطوارئ السلطات ذاتها المخولة لهيئة التحكيم بموجب المادة 30(أ) و(ب) بما فيها تحديد اختصاصاته. وتطبق المادة 30(ه) مع ما يلزم من تبديل.

(ز) يجري محكم الطوارئ الإجراءات بالطريقة التي يراها مناسبة مع مراعاة الطابع العاجل للطلب. ويكفل محكم الطوارئ لكل طرف فرصة عادلة لعرض قضيته. ولمحكم الطوارئ أن يجري الإجراءات عبر الهاتف أو الفيديو، أو أدوات إلكترونية، أو تبليغات كتابية عوضاً عن جلسة الاستماع.

(ح) إذا اتفق الطرفان على مكان التحكيم، تُعقد إجراءات الانتصاف الطارئ في ذلك المكان. ويقرر المركز مكان إجراءات الانتصاف الطارئ مع مراعاة أي ملاحظات يبديها الطرفان وظروف إجراءات الانتصاف الطارئ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

(ط) لمحكم الطوارئ أن يأمر بأي تدابير مؤقتة يراها ضرورية. ولمحكم الطوارئ أن يشترط على الطرف صاحب ذلك الطلب تقديم ضمانة مناسبة لاتخاذ تلك الأوامر. وتطبق المادة 42(ج) و(د) مع ما يلزم من تبديل. ولمحكم الطوارئ أن يغير أمره أو ينهيه بناء على طلب أحد الطرفين.

(ي) ينهي محكم الطوارئ إجراءات الانتصاف الطارئ إذا لم يبدأ التحكيم في غضون 30 يوماً من بداية إجراءات الانتصاف الطارئ.

(ك) يحدد محكم الطوارئ أولاً تكاليف إجراءات الانتصاف الطارئ ويوزعها بالتشاور مع المركز ووفقاً لجدول الرسوم والأتعاب والتكاليف المطبق في تاريخ بدء إجراءات الانتصاف الطارئ، على أن تتخذ هيئة التحكيم قراراً نهائياً في توزيع تلك التكاليف بموجب المادة 65(ج).

(ل) لا يجوز لمحكم الطوارئ أن يكون محكماً في أي تحكيم يتعلق بالنزاع، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

(م) تنتهي سلطات محكم الطوارئ مع تشكيل هيئة التحكيم. وبناء على طلب أحد الطرفين، يجوز لهيئة التحكيم أن تعدل أو تنهي أي إجراء أمر به محكم الطوارئ.

الأدلة

المادة 44

(أ) تبت هيئة التحكيم في قبول الأدلة وصلتها بالموضوع وما ديتها وقوتها.

(ب) لهيئة التحكيم، بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسها، أن تأمر أي الطرفين، في أي وقت أثناء التحكيم، ب تقديم ما تراه ضرورياً أو مناسباً من الوثائق أو الأدلة الأخرى، ولها أن تأمر أحد الطرفين بأن يضع تحت تصرفها أو تحت تصرف خير تعينه أو الطرف الآخر أي مال في حيازته أو تحت مراقبته، بغضون معاينته أو اختباره.

التجارب

المادة 45

(أ) لأي من الطرفين أن يخطر هيئة التحكيم والطرف الآخر، في أي وقت معقول قبل انعقاد إحدى الجلسات، بأن تجارب محددة قد أجريت وينوي الاستناد إليها. ويحدد في الإخبار غرض التجربة وملخصاً بها وطريقة تنفيذها والنتائج والخلاصة. وللطرف الآخر أن يطلب إلى هيئة التحكيم، بموجب إخبار، تكرار إحدى التجارب أو كلها في حضوره. وإذا رأت هيئة التحكيم أن لذلك الطلب ما يبرره، حددت جدول الموعيد لتكرار التجارب.

(ب) لأغراض هذه المادة، تشمل كلمة "التجارب" الاختبارات وغيرها من عمليات التحقق.

الزيارات الميدانية

المادة 46

لهيئة التحكيم، بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسها، أن تبادر أو تستوجب معاينة أي مكان أو مال أو جهاز أو مرفق أو سلسلة إنتاج أو نموذج أو فيلم أو مادة أو منتج أو عملية وفقاً لما تراه مناسباً. ولأي من الطرفين أن يطلب معاينة من ذلك القبيل في أي وقت معقول قبل انعقاد أي جلسة. وإذا استجابت الهيئة لذلك الطلب، تعين عليها أن تحدد موعد المعاينة والترتيبات لها.

المراجع التمهيدية والنماذج المعتمدة

المادة 47

لهيئة التحكيم أن تقرر أن يقدم الطرفان معاً ما يلي ذكره، إذا اتفقا على ذلك:

- 1" مرجعاً تمهيدياً تقنياً يستعرضخلفية البيانات العلمية أو التقنية أو غيرها من المعلومات المتخصصة الضرورية لفهم المسائل موضوع النزاع فهماً كاملاً؛
- 2" والنماذج أو الرسوم أو غيرها من المواد التي تحتاج إليها هيئة التحكيم أو يحتاج إليها الطرفان كمرجع في إحدى الجلسات.

الكشف عن الأسرار التجارية والمعلومات السرية الأخرى

المادة 48

لأغراض هذه المادة، تعني عبارة المعلومات السرية المعلومات التي تنطبق عليها الشروط التالي ذكرها، بصرف النظر عن الوسيلة المستعملة للتغيير عنها:

1" المعلومات التي بحوزة أحد الطرفين؛

2" ولا تكون متاحة للجمهور؛

3" وتكون لها أهمية تجارية أو مالية أو صناعية؛

4" ويعتبرها الطرف الذي يملكها سرية.

على الطرف الذي يتمسك بسرية أي معلومات يرغب في تقديمها أو عليه تقديمها أثناء التحكيم، لا سيما إلى خبير عينته هيئة التحكيم، أن يطلب اعتبار تلك المعلومات سرية بموجب إخطار موجه إلى هيئة التحكيم مع نسخة للطرف الآخر. ويبين الطرف في الإخطار الأسباب التي تدفعه إلى اعتبار تلك المعلومات سرية، دون الكشف عن مضمونها.

تبث هيئة التحكيم في وجوب اعتبار المعلومات سرية وفي انطواها، من حيث طبيعتها، على ما يرجح إلحاق ضرر جسيم بالطرف الذي يتمسك بسريتها إذا لم تتخذ تدابير وقائية خاصة أثناء إجراءات التحكيم. وإذا قررت هيئة التحكيم ذلك، عليها أن تحدد الظروف التي يجوز فيها الكشف عن بعض المعلومات السرية أو كلها والأشخاص الذين يجوز الكشف لهم عن تلك المعلومات، وعليها أن تطالب كل شخص يكشف له عن تلك المعلومات بتوقيع تعهد للالتزام بسريتها.

في بعض الظروف الاستثنائية وبدلاً من أن تبت هيئة التحكيم في وجوب اعتبار المعلومات سرية وفي انطواها، من حيث طبيعتها، على ما يرجح إلحاق ضرر جسيم بالطرف الذي يتمسك بسريتها إذا لم تتخذ تدابير وقائية خاصة أثناء إجراءات التحكيم، لهيئة التحكيم، بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسها وبعد مشاوره الطرفين، أن تعين مستشاراً في المسائل السرية يتولى البت في وجوب اعتبار المعلومات سرية ويحدد، إن كان الأمر كذلك، الظروف التي يجوز فيها الكشف عن بعض المعلومات السرية أو كلها والأشخاص الذين يجوز الكشف لهم عن تلك المعلومات. ويطالب كل مستشار في المسائل السرية من ذلك القبيل بتوقيع تعهد للالتزام بسرية تلك المعلومات.

لهيئة التحكيم أيضاً، بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسها، أن تعين المستشار في المسائل السرية كخبير وفقاً للمادة 51، لكي يعدل لها، على أساس المعلومات السرية، تقارير عن مسائل معينة تحددها هيئة التحكيم، على ألا يكشف عن تلك المعلومات للطرف الذي لم تصدر عنه أو لهيئة التحكيم.

الجلسات

المادة 49

تعقد هيئة التحكيم جلسة لتقديم الأدلة بشهادة الشهود، بمن فيهم شهود الخبرة، أو لمراقبة شفوية أو لكليهما، إذا طلب ذلك أحد الطرفين. وإذا لم يقدم طلب من ذلك القبيل، تبت هيئة التحكيم في وجوب عقد جلسة أو جلسات من ذلك القبيل. وتقرر هيئة التحكيم، بعد التشاور مع الطرفين، ما إذا كانت جلسة الاستماع ستعقد عن

طريق الفيديو، باستخدام أدوات إلكترونية، أو حضورياً. وفي حالة عدم عقد أي جلسات، تباشر الإجراءات على أساس الوثائق والمستندات الأخرى فقط.

- (ب) في حالة اتخاذ قرار بعقد جلسة، تعقد الجلسة في غضون 30 يوماً بعد تسلم المدعي الرد على الطلب وبيان الدفاع. وتتولى هيئة التحكيم إحضار الطرفين في وقت مبكر بما فيه الكفاية بتاريخ الجلسة وموعدها ومكانها ومؤتمرات الفيديو أو الأدوات الإلكترونية التي يستخدم. ولا يجوز أن تزيد مدة انعقاد الجلسات عن ثلاثة أيام إلا في الظروف الاستثنائية. ومن المفترض أن يستدعي كل طرف إلى الجلسات الأشخاص الذين يعتبر حضورهم ضرورياً لتزويد الهيئة بما يكفي من معلومات عن النزاع.
- (ج) تكون كل الجلسات مغلقة، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- (د) تبت هيئة التحكيم في مسألة إعداد محضر لأي جلسة وفي شكل ذلك المحضر إن قررت إعداده.
- (ه) لكل طرف أن يبلغ الهيئة والطرف الآخر بموجز الجلسة بعد انتهائها، خلال فترة وجيزة يتفق عليها الطرفان أو تحددها الهيئة في غياب ذلك الاتفاق.

الشهود

المادة 50

- (أ) قبل عقد أي جلسة، لهيئة التحكيم أن تطلب من أي طرف أن يبين هوية الشهود الذين يرغب في استدعائهم، سواء أكانوا شهود وقائع أو شهود خباء، وموضع شهادتهم وصلتها بالمسائل موضوع النزاع.
- (ب) لهيئة التحكيم، بما لها من سلطة تقديرية، أن تحد من حضور أي شاهد أو أن ترفض حضوره بسبب زيادة شهادته على الحاجة أو انتفاء صلتها بالموضوع.
- (ج) لكل من الطرفين أن يستجوب أي شاهد يدلي بشهادة شفوية، تحت مراقبة هيئة التحكيم. ولهيئة التحكيم أن تطرح أسئلة في أي مرحلة من مراحل مناقشة الشهود.
- (د) يجوز تقديم شهادة الشهود في شكل كتابي، حسب اختيار أحد الطرفين أو توجيه هيئة التحكيم، سواء تم ذلك في بيانات موقعة أو في إفادات كتابية مشفوعة بيمين أو غير ذلك. وفي تلك الحالة، لهيئة التحكيم أن تعلق قبول الشهادة بشرط إتاحة الشهود للإدلاء بشهادات شفوية.
- (ه) يكون كل طرف مسؤولاً عن الترتيبات العملية لحضور أي شاهد يستدعيه وعن تكاليفه وإمكانية حضوره.
- (و) تبت هيئة التحكيم في وجوب مغادرة أي شاهد للجلسة أثناء أي جزء من الإجراءات، ولا سيما أثناء إدلاء شهود آخرين بشهادتهم.

الخبراء الذين تعينهم هيئة التحكيم

المادة 51

- (أ) لهيئة التحكيم، خلال الاجتماع التحضيري أو مرحلة لاحقة وبعد مشاوراة الطرفين، أن تعين خيراً مستقلأً واحداً أو أكثر لتقديم تقرير إليها عن مسائل معينة تحددها. وترسل هيئة التحكيم إلى الطرفين نسخة عن بيان مهمة الخبير الذي تعدد مع مراعاة أي ملاحظات يديها الطرفان. ويطالع كل خبير من ذلك القبيل بتوقيع تعهد للالتزام بسرية الموضوع. وينبغي أن يشتمل بيان مهمة الخبير على شرط يلتزم الخبير بموجبه بتقديم تقريره إلى الهيئة في غضون ثلاثة أيام اعتباراً من استلام بيان المهمة.
- (ب) مع مراعاة المادة 48، على هيئة التحكيم، فور تسلم تقرير الخبير، أن ترسل نسخة عنه إلى الطرفين، مع إتاحة الفرصة لهما للتعبير عن رأيهما في التقرير كتابة. ومع مراعاة المادة 48، لأي طرف أن يفحص أي وثيقة استند إليها الخبير في تقريره.
- (ج) بناء على طلب أي الطرفين، تناح للطرفين فرصة استجواب الخبير في إحدى الجلسات. وفي تلك الجلسة، للطرفين أن يستدعيما شهود خبرة للإدلاء بشهادتهم على المسائل المتنازع عليها.

يُخضع رأي خبير في المسألة أو المسائل المطروحة عليه لسلطة هيئة التحكيم في تقدير تلك المسائل في سياق كل ظروف القضية، ما لم يكن الطرفان قد اتفقا على أن يكون قرار الخبير نهائياً في أي مسألة معينة.

(د)

التخلف

المادة 52

- (أ) إذا تخلف المدعي عن تقديم بيان دعواه وفقاً للمادتين 10 و35، دون إبداء سبب كاف، لا يكون المركز مطالباً باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة 8.
- (ب) إذا تخلف المدعي عليه عن تقديم بيان دفاعه وفقاً للمواد 11 و12 و36، دون إبداء سبب كاف، لهيئة التحكيم، بالرغم من ذلك، أن تواصل التحكيم وتصدر قرار التحكيم.
- (ج) لهيئة التحكيم أيضاً أن تواصل التحكيم وتصدر قرار التحكيم إذا تخلف أحد الطرفين عن الاستفادة من الفرصة الممتدة له لعرض قضيته في المهلة التي حددتها هيئة التحكيم، دون إبداء سبب كاف.
- (د) إذا تخلف أحد الطرفين عن الامتثال لأي حكم أو شرط في هذه القواعد أو لأي تعليمات تعطيها هيئة التحكيم، دون إبداء سبب كاف، لهيئة التحكيم أن تستنتج من ذلك ما تراه مناسباً.

اختتام الإجراءات

المادة 53

- (أ) تعلن هيئة التحكيم اختتام الإجراءات عندما ترى، بما يرضيها، أن الطرفين قد حظيا بفرصة كافية لتقديم البيانات الكتابية والشفوية والأدلة.
- (ب) لهيئة التحكيم، أن تقرر، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الطرفين، إعادة فتح الإجراءات التي أعلنت اختتامها في أي وقت قبل إصدار قرار التحكيم، إذا رأت ذلك ضرورياً بسبب وجود ظروف استثنائية.

التنازل عن حق الاعتراض

المادة 54

كل طرف يكون على علم بعدم الامتثال لأي حكم من هذه القواعد أو لأي شرط من اتفاق التحكيم أو لأي تعليمات أعطتها هيئة التحكيم ويواصل، بالرغم من ذلك، التحكيم دون أن يسجل فوراً اعتراضاً على عدم الامتثال يعتبر أنه تنازل عن حقه في الاعتراض.

خامساً. قرارات التحكيم والقرارات الأخرى

القوانين المطبقة على موضوع النزاع والتحكيم واتفاق التحكيم

المادة 55

- (أ) تبت هيئة التحكيم في موضوع النزاع وفقاً لما اختاره الطرفان من قانون أو قواعد قانونية. ويفسّر كل تعين لقانون دولة ما على أنه يشير مباشرة إلى القانون الموضوعي لتلك الدولة وليس إلى قواعدها بشأن تنازع القوانين، ما لم يتم التعبير عن خلاف ذلك. وإذا تخلف الطرفان عن الاختيار، يجب على هيئة التحكيم أن تطبق القانون أو القواعد القانونية مما تعتبره مناسباً. وفي كل الأحوال، على هيئة التحكيم أن تبت في النزاع مع إيلاء الاعتبار الواجب لشروط أي عقد ذي صلة بالموضوع ومع مراعاة الأعراف التجارية السارية. ولا تبت هيئة التحكيم بصفتها حكماً مطلقاً الصلاحية أو مع مراعاة العدالة والإنصاف إلا إذا أجاز لها الطرفان ذلك صراحة.

- (ب) يكون القانون المطبق على التحكيم هو قانون التحكيم الخاص بمكان التحكيم، إلا إذا كان الطرفان قد اتفقا صراحة على تطبيق قانون آخر للتحكيم وكان ذلك الاتفاق مباحاً في قانون مكان التحكيم.
- (ج) يعتبر اتفاق التحكيم نافذاً إذا استوفى شروط الشكل والوجود والصحة والنطاق للقانون المطبق أو القواعد القانونية المطبقة وفقاً للفقرة (أ) أو للقانون المطبق وفقاً للفقرة (ب).

العملة والفوائد

المادة 56

- (أ) يجوز بيان المبالغ المالية في قرار التحكيم بأي عملة.
- (ب) لهيئة التحكيم أن تحكم بأن يدفع أحد الطرفين فائدة بسيطة أو مركبة على أي مبلغ محکوم به على ذلك الطرف. ولها حرية تحديد سعر الفائدة كما تراه مناسباً، دون أن تكون ملزمة بأسعار الفائدة القانونية. ولها حرية تحديد الفترة التي تدفع عنها الفائدة.

شكل قرارات التحكيم وتبليغها

المادة 57

- (أ) لهيئة التحكيم أن تصدر قرارات منفصلة في مسائل مختلفة في أوقات مختلفة.
- (ب) يصدر قرار التحكيم كتابة ويبين فيه تاريخ إصداره، فضلاً عن مكان التحكيم وفقاً للمادة 32(أ).
- (ج) يبين قرار التحكيم الأسباب التي يستند إليها، إلا إذا كان الطرفان قد اتفقا على عدم تسيبيه ولم يكن القانون المطبق على التحكيم يقتضي بيان تلك الأسباب.
- (د) يوقع المحكم قرار التحكيم. وإذا تخلف المحكم عن التوقيع، وجب بيان سبب عدم التوقيع في قرار التحكيم.
- (ه) لهيئة التحكيم أن تستشير المركز في المسائل الشكلية، ولا سيما لضمان إمكانية تنفيذ قرار التحكيم.
- (و) تبلغ هيئة التحكيم قرار التحكيم للمركز بعدد من النسخ الأصلية يكون كافياً لتوفير نسخة واحدة عنه لكل طرف وللمحكم وللمركز. وعلى المركز أن يرسل رسمياً قرار التحكيم نسخة أصلية لكل طرف وللمحكم.
- (ز) بناء على طلب أحد الطرفين، يوفر المركز لذلك الطرف نسخة عن قرار التحكيم تكون مصدقة من المركز، مقابل دفع التكاليف المترتبة على ذلك. وتعتبر كل نسخة مصدقة على ذلك النحو مستوفة لشروط المادة الرابعة (أ) من اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، المؤرخة في 10 يونيو 1958.

مهلة إصدار قرار التحكيم النهائي

المادة 58

- (أ) ينبغي سماع الدعوى وإعلان اختتام الإجراءات خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر بعد تسليم بيان الدفاع أو تشكيل هيئة التحكيم، أيهما وقع لاحقاً ومتى أمكن ذلك في حدود المعقول. وينبغي إصدار قرار التحكيم النهائي خلال الشهر اللاحق لذلك، متى أمكن ذلك في حدود المعقول.
- (ب) إذا لم يعلن اختتام الإجراءات خلال المدة المحددة في الفقرة (أ)، ترسل هيئة التحكيم إلى المركز تقريراً مرحلياً عن التحكيم، مع نسخة لكل طرف. وترسل تقريراً مرحلياً إضافياً إلى المركز ونسخة لكل طرف في نهاية كل فترة لاحقة تكون مدتها شهراً واحداً لم يعلن فيها اختتام الإجراءات.
- (ج) إذا لم يصدر قرار التحكيم النهائي خلال شهر واحد بعد اختتام الإجراءات، ترسل هيئة التحكيم إلى المركز مذكرة كتابية تشرح فيها أسباب التأخير، مع نسخة لكل طرف. وترسل مذكرة إضافية ونسخة لكل طرف في نهاية كل فترة لاحقة تكون مدتها شهراً واحداً إلى أن يتم إصدار قرار التحكيم النهائي.

أثر قرار التحكيم

المادة 59

- (أ) بقبول التحكيم بناء على هذه القواعد، يلتزم الطرفان بتنفيذ قرار التحكيم دون إبطاء، ويتنازلان عن حقوقهما في أي نوع من أنواع الاستئناف أو التقاضي أمام محكمة أو سلطة قضائية أخرى في الحدود التي يجوز فيها أن يتم ذلك التنازل على الوجه السليم وفقاً للقانون المطبق.

(ب) يكون قرار التحكيم نافذاً وملزماً للطرفين اعتباراً من التاريخ الذي يبلغه فيه المركز وفقاً للجملة الثانية من المادة 57(و).

التسوية وغيرها من أسباب الإناء

المادة 60

(أ) لهيئة التحكيم أن تقترح على الطرفين النظر في تسوية، بما في ذلك من خلال الشروع في عملية وساطة، في أي وقت قد تراه مناسباً.

(ب) إذا اتفق الطرفان على تسوية للنزاع قبل صدور قرار التحكيم، على هيئة التحكيم إنهاء التحكيم، وعليها تثبيت التسوية في شكل قرار تحكيم بالتراضي إذا طلب الطرفان ذلك معاً. ولا تكون هيئة التحكيم ملزمة بتبسيب قرار تحكيم من ذلك القبيل.

(ج) إذا صارت مواصلة التحكيم عديمة الضرورة أو مستحيلة قبل صدور قرار التحكيم لأي سبب غير ما ذكر في الفقرة (ب)، على هيئة التحكيم إخطار الطرفين بنيتها إنهاء التحكيم. وتكون لهيئة التحكيم سلطة إصدار إنهاء التحكيم ما لم يثر أحد الطرفين أساساً لها ما يبررها للاعتراض على ذلك خلال فترة زمنية تحددها هيئة التحكيم.

(د) يقع المحكم قرار التحكيم بالتراضي أو الأمر بإنهاء التحكيم وفقاً للمادة 57(د). وتبلغ هيئة التحكيم ذلك القرار للمركز بعدد من النسخ الأصلية يكون كافياً لتوفير نسخة واحدة منها لكل طرف وللمحكم وللمركز. ويرسل المركز رسمياً نسخة أصلية عن قرار التحكيم باتفاق الطرفين أو عن الأمر بإنهاء التحكيم إلى كل طرف وإلى المحكم.

تصحيح قرار التحكيم وقرار التحكيم الإضافي

المادة 61

(أ) لأي من الطرفين، في غضون 30 يوماً بعد تسلم قرار التحكيم، أن يطلب من هيئة التحكيم، بموجب إخطار موجه إليها مع نسخة للمركز وللطرف الآخر، أن تصحح أي أخطاء كتابية أو مطبعية أو حسابية في قرار التحكيم. وإذا رأت هيئة التحكيم أن لذلك الطلب ما يبرره، أجرت التصحيح في غضون 30 يوماً بعد تسلم الطلب. ويتخذ كل تصحيح شكل مذكرة منفصلة وموقعة من هيئة التحكيم وفقاً للمادة 57(د) ويصبح جزءاً من قرار التحكيم.

(ب) لهيئة التحكيم أن تصحح أي خطأ من النوع المشار إليه في الفقرة (أ) بمبادرة منها في غضون 30 يوماً بعد تاريخ قرار التحكيم.

(ج) لأي من الطرفين، في غضون 30 يوماً بعد تسلم قرار التحكيم، أن يطلب من هيئة التحكيم، بموجب إخطار موجه إليها مع نسخة للمركز وللطرف الآخر، أن تصدر قرار تحكيم إضافي في شأن ادعاءات مقدمة أثناء إجراءات التحكيم ولكن لم يتناولها قرار التحكيم. وقبل البث في ذلك الطلب، تتيح هيئة التحكيم للطرفين فرصة لسماع أقوالهما. وإذا رأت أن للطلب ما يبرره، وجب عليها أن تصدر قرار التحكيم الإضافي في غضون 30 يوماً اعتباراً من تسلم الطلب، مقتاً أمكن ذلك في حدود المعقول.

سادساً. الرسوم والأتعاب والتكليف

رسوم المركز

المادة 62

(أ) يخضع طلب التحكيم لرسم تسجيل يدفع للمركز ولا يمكن ردّه. ويحدد مبلغ رسم التسجيل في جدول الرسوم والأتعاب والتكليف المطبق في التاريخ الذي يتسلم فيه المركز طلب التحكيم.

(ب) تخضع أي دعوى مضادة من المدعى عليه لرسم تسجيل يدفع للمركز ولا يمكن ردّه. ويحدد مبلغ رسم التسجيل في جدول الرسوم والأتعاب والتكليف المطبق في التاريخ الذي يتسلم فيه المركز طلب التحكيم.

(ج) لا يتخذ المركز أي إجراء بناء على طلب التحكيم أو دعوى مضادة إلى أن يتم دفع رسم التسجيل.

(د) في حالة زيادة قيمة الدعوى أو الدعوى مضادة، يجوز زيادة مبلغ الرسم الإداري وفقاً لجدول الرسوم والأتعاب والتكليف المطبق في الفقرة (ج). وعلى المدعى أو المدعى عليه، حسب الحال، أن يدفع المبلغ الزائد.

- (٥) إذا تخلف أحد الطرفين عن دفع أي رسم إداري مستحق في غضون 15 يوماً بعد تنبيه كتابي من المركز، فإنه يعتبر كما لو سحب دعواه أو دعواه المضادة أو الزيادة في قيمة دعواه أو الزيادة في قيمة دعواه المضادة، حسب الحال.

(٦) تخطر هيئة التحكيم المركز بمبلغ الدعوى وأى مضادة وأى زيادة في ذلك، في الوقت المناسب.

أتعاب المحكم

المادة 63

يتولى المركز، بعد مشاورة المحكمين والطرفين، تحديد مبلغ أتعاب المحكمين والعملة التي تدفع بها وطريقة دفعها ومواعيده، وفقاً لجدول الرسوم والأتعاب والتکاليف المطبق في التاريخ الذي يتسلم فيه المركز طلب التحكيم.

الودائع

المادة 64

- (أ) فور تسلم إخطار من المركز بتشكيل هيئة التحكيم، يوضع المدعي والمدعي عليه مبلغين متساوين كمقدّم لتكلّيف التحكيم المشار إليها في المادة 65. ويحدد المركز مبلغ الودائع.

(ب) للمركز أن يطالب الطرفين بإيداع مبالغ إضافية أثناء التحكيم.

(ج) إذا لم تدفع الودائع المطلوب بها كاملاً في غضون 20 يوماً بعد تسلّم الإخطار المناسب يتولى المركز إخطار الطرفين بذلك لكي يدفع أحدهما أو الآخر المبلغ المطلوب به.

(د) إذا كان مبلغ الدعوى المضادة يفوق بكثير مبلغ الدعوى أو يستدعي فحص بعض المسائل المختلفة للغاية أو إذا بذل الأمر مناسباً في ظروف الحال، للمركز أن يقرر، بما له من سلطة تقديرية، وديعتين منفصلتين للدعوى وللدعوى المضادة. وفي حالة إقرار وديعتين منفصلتين، يدفع المدعي الوديعة كلها المقررة للدعوى ويدفع المدعي عليه الوديعة كلها المقررة للدعوى المضادة.

(هـ) إذا تخلف أحد الطرفين عن إيداع المبلغ المطلوب به في غضون 15 يوماً بعد تنبّيه كتابي من المركز، فإنه يعتبر كما لو سحب دعواه أو دعواه المضادة.

(و) بعد إصدار قرار التحكيم، يتولى المركز، وفقاً لقرار التحكيم، تقديم كشف حسابي بالودائع التي تسلّمها إلى الطرفين ورد الرصيد الذي لم يتم إنفاقه إليهم أو مطالبتهم بدفع أي مبلغ يستحق عليهم.

القرار المتعلق بتكاليف التحكيم

المادة 65

- أ) تحدد هيئة التحكيم، في قرار تحكيمها، تكاليف التحكيم بحيث تشمل ما يلي ذكره:

 - 1" أتعاب المحكم؛
 - 2" ومصروفات التنقل والاتصال وغيرها من المصروفات التي يتحملها المحكم على الوجه الصحيح؛
 - 3" وتكاليف خدمات الخبراء وغيرها من المساعدات التي تقتضيها هيئة التحكيم وفقاً لهذه القواعد؛
 - 4" والمصروفات الأخرى الضرورية لتسهيل إجراءات التحكيم، مثل تكلفة قاعات الاجتماعات والجلسات.

ب) تغطي التكاليف المشار إليها أعلاه، قدر الإمكان، من الودائع المطالب بها بناء على المادة 64.

ج) تتولى هيئة التحكيم توزيع تكاليف التحكيم ورسوم التسجيل ورسوم الإدارة الخاصة بالمركز بين الطرفين على ضوء كافة الظروف ونتيجة التحكيم، مع مراعاة أي اتفاق بين الطرفين.

القرار المتعلق بالتكاليف التي يتحملها أحد الطرفين

المادة 66

لهيئة التحكيم أن تأمر أحد الطرفين، في قرار تحكيمها، بتسديد كل المصاريفات المعقولة أو بعضها مما تحمله الطرف الآخر لدى عرض قضيته، بما في ذلك مصروفات الممثلين القانونيين والشهود، شرط مراعاة أي اتفاق بين الطرفين على خلاف ذلك وعلى ضوء كافة الظروف ونتيجة التحكيم.

سابعاً. السرية

سرية وجود التحكيم

المادة 67

لا يجوز لأي طرف أن يكشف بصورة منفردة للغير عن أي معلومات تتعلق بوجود تحكيم ما لم يلزمها بذلك القانون أو جهاز تنظيمي مختص فيما عدا ما يعد ضروريا للطعن في التحكيم أمام القضاء أو للاحقة تنفيذ قرار تحكيم. وفي تلك الحالة، لا يتم الكشف إلا على النحو التالي:

"1" بالكشف عما لا يتجاوز ما هو مطالب به قانوناً.

"2" وبتقديم تفاصيل الكشف وشرح سببه إلى هيئة التحكيم والطرف الآخر إذا تم الكشف أثناء التحكيم أو إلى الطرف الآخر وحده إذا تم بعد انتهاء التحكيم.

(ب) بالرغم من الفقرة (أ)، لأي طرف أن يكشف للغير عن أسماء الأطراف في التحكيم والتعويض أو الانتصاف المطلوب بغرض الوفاء بأي التزام حسن النية أو مصارحة إزاء ذلك الغير.

سرية المعلومات المكشف عنها أثناء التحكيم

المادة 68

بالإضافة إلى أي تدابير معينة تجيزها المادة 48، يعتبر كل دليل كتابي أو دليل آخر يقدمه أحد الطرفين أو الشهود أثناء التحكيم ذا طابع سري. وفي حدود ما يشمله ذلك الدليل من معلومات لا تدخل في الملك العام، لا يجوز لأي طرف اطلع على تلك المعلومات نتيجة فقط لاشراكه في التحكيم أن يستعمل الدليل أو يكشف عنه للغير لأي غرض دون موافقة الطرفين أو أمر محكمة مختصة.

(ب) لأغراض هذه المادة، لا يعتبر الشاهد الذي يستدعيه أحد الطرفين بحكم الغير، وفي حدود ما يطلع عليه الشاهد من أدلة أو معلومات أخرى مقدمة أثناء التحكيم لتحضير شهادته، يكون الطرف الذي يستدعي ذلك الشاهد مسؤولاً عن التزام الشاهد بالدرجة ذاتها من السرية الواجبة على الطرف.

سرية قرار التحكيم

المادة 69

يلتزم الطرفان بسرية قرار التحكيم ولا يجوز الكشف عنه للغير إلا في الحالات التالية وفي حدود تلك الحالات:

"1" إذا وافق الطرفان على ذلك؛

"2" أو إذا دخل قرار التحكيم في الملك العام نتيجة دعوى مرفوعة أمام إحدى المحاكم الوطنية أو السلطات المختصة الأخرى؛

"3" أو إذا تعين الكشف عنه امتثالاً لشرط قانوني مفروض على أحد الطرفين أو لإنشاء حقوق قانونية لأحد الطرفين إزاء الغير أو لحماية تلك الحقوق منه.

التزام المركز والمحكم بالسرية

المادة 70

يلتزم المركز والمحكم بسرية التحكيم وقرار التحكيم وبسرية أي دليل كتابي أو دليل آخر يكشف عنه أثناء التحكيم، في حدود ما يشمله ذلك الدليل من معلومات لا تدخل في الملك العام، فيما عدا ما هو ضروري فيما يتعلق بدعوى مرفوعة أمام القضاء بشأن قرار التحكيم أو وفقاً لما يقتضيه القانون في الحالات الأخرى، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

(أ) بالرغم من الفقرة (أ)، للمركز أن يدرج معلومات تتعلق بالتحكيم في أي إحصاءات شاملة ينشرها بشأن أنشطته، شرط ألا تسمح تلك المعلومات بتحديد هوية الطرفين أو الظروف الخاصة بالنزاع.

ثامناً. مسائل مختلفة

انتفاء المسؤولية

المادة 71

لا يكون المحامي أو الويبو أو المركز مسؤولين تجاه أي طرف عن أي فعل أو تقصير مقتنن بالتحكيم، فيما عدا الأخطاء المرتكبة عن عمد.

التنازل عن حق رفع دعوى تشهير

المادة 72

يوافق الطرفان، ويوافق المحكم من خلال قبولي تعينيه، على الامتناع عن الاستناد إلى أي بيانات أو تعليلات كتابية أو شفوية يدلي بها أو يستعملها هؤلاء الأشخاص أنفسهم أو ممثلوهم أثناء التحضير للتحكيم أو أثناء مباشرته، لإقامة دعوى تشهير أو ذم أو قدح أو استكمالها أو لتقديم أي شكوى مقتننة بذلك أو استكمالها. كما يوافق الطرفان والمحكم على أنه يجوز التمسك بهذه المادة للدفع بعدم سمع أي دعوى من ذلك القبيل.

جدول الرسوم والأتعاب والتكليف

التحكيم والتحكيم المعجل²

(جميع المبالغ مذكورة بالدولار الأمريكي)

التحكيم	التحكيم المعجل	القيمة محل النزاع	نوع الرسوم والأتعاب
2000 دولار أمريكي	1000 دولار أمريكي	أي مبلغ	رسوم التسجيل
4000 دولار أمريكي	2000 دولار أمريكي	حتى 2.5 مليون دولار أمريكي	الرسوم الإدارية (*)
10 000 دولار أمريكي 10 000 دولار أمريكي + 0.1% من المبالغ التي تزيد على 2.5 مليون دولار أمريكي، بعد أقصى يصل إلى 17 500 دولار أمريكي	10 000 دولار	أكثـر من 2.5 مليون دولار حتى 10 ملايين دولار أمريكي	
25 000 دولار أمريكي + 0.05% من المبالغ التي تزيد على 10 ملايين دولار أمريكي، بعد أقصى يصل إلى 60 000 دولار أمريكي	20 000 دولار أمريكي	أكثـر من 10 مليون دولار أمريكي	
على نحو ما يحدده المركز بالتشاور مع الطرفين والمحكم (المحكمين) معدل إرشادي: من 300 إلى 600 دولار أمريكي للساعة	20 000 دولار أمريكي (رسم ثابت) (**)	حتى 2.5 مليون دولار أمريكي	أتعاب المحكمين (*)
	40 000 دولار أمريكي (رسم ثابت) (**)	أكثـر من 2.5 مليون دولار حتى 10 ملايين دولار أمريكي	
	يحدده المركز بالتشاور مع الطرفين والمحكم (المحكمين)	أكثـر من 10 ملايين دولار	

(*) يشير كل مبلغ محدد إلى إجمالي الرسوم المستحقة بشأن كل نزاع، فمثلاً حين تصل القيمة المتنازع عليها إلى 5 ملايين دولار أمريكي، تبلغ الرسوم الإدارية المستحقة في التحكيم المعجل 10 000 دولار أمريكي (وليس 12 000 دولار أمريكي وهو المبلغ الناتج عن جمع الرسوم البالغ قيمتها 10 000 و2000 دولار أمريكي).

(**) قد تخفض أو ترفع وفقاً لمدى تعقد موضوع النزاع والوقت الذي أنفقه المحكم.

1. للمركز أن يخصم كافة أو جزء من الرسوم الإدارية المستحقة له مقابل وساطة الويبو أو قرار خبير في الويبو من رسوم التسجيل والإدارة المستحقة له مقابل تحكيم الويبو، إذا تعلق الأمر بنفس النزاع.

2. إذا لم يُشر طلب التحكيم إلى مبلغ نقدي أو إذا تعلقت المسألة المحالة إلى التحكيم بقضايا غير قابلة للقياس بمحـالـة نقـدية، تكون الرسوم الإدارية المستحقة 4000 دولار أمريكي، على أن تخضع للتعديل. وإذا لم يُـشـر طـلـبـ التـحـكـيمـ المعـجـلـ إلى مـبلغـ نقـديـ أوـ إـذـاـ تـعـلـقـتـ المسـأـلـةـ المحـالـةـ بـقـضـائـاـ غـيرـ قـابـلـةـ لـالـقـيـاسـ بـمـبـالـغـ نقـديـةـ، تكونـ الرـسـومـ الإـادـارـيـةـ المستـحـقـةـ 2000ـ دـولـارـ أمـريـكيـ، علىـ أنـ تخـصـصـ لـلـتـعـدـيلـ وـفـقـاـ لـلـرـسـومـ الإـادـارـيـةـ التيـ يـعـتـبرـهاـ المـرـكـزـ منـاسـبـةـ وـفـقـاـ لـلـظـرـوفـ، وـذـلـكـ بـمـاـ لـهـ مـنـ سـلـطـةـ تـقـدـيرـيـةـ وـبـعـدـ التـشـاـورـ مـعـ الـأـطـرـافـ وـهـيـةـ التـحـكـيمـ، وـمـعـ مـرـاعـةـ تـكـالـيفـ الإـجـرـاءـاتـ وـفـقـاـ لـلـمـادـقـتـينـ 73ـ وـ74ـ مـنـ قـوـاـدـ الوـيـبـوـ لـلـتـحـكـيمـ وـالـمـادـقـتـينـ 65ـ وـ66ـ مـنـ قـوـاـدـ الوـيـبـوـ لـلـتـحـكـيمـ المعـجـلـ، حـسـبـ تـقـدـيرـهاـ المـنـاسـبـ لـلـظـرـوفـ.

² تُعلن أي تغييرات في جدول الأتعاب والرسوم والتكليف وتفاصيل معلومات الدفع في الموقع الإلكتروني للمركز : www.wipo.int/amc

3. يحدد المركز، قبل تشكيل هيئة التحكيم، تعريفة أتعاب المحكم في الساعة أو اليوم بالتشاور مع الطرفين والمحكم. وعليه أن يراعي لدى القيام بذلك بعض العوامل مثل المبالغ المتنازع عليها وعدد الأطراف ومدى تعقد النزاع ووضع المحكم وأي مؤهلات معينة مطلوب توافرها فيه.
4. يلتزم المحكم بأن يعد سجلًا مفصلاً ودقيقاً للعمل المنجز في التحكيم والوقت المخصص له. وعقب إنهاء التحكيم، تقدم نسخة عن تلك السجلات للطرفين وللمركز، مرفقة بها فاتورة بأتعاب المحكم.
5. يحدد المركز، بعد التشاور مع الطرفين وهيئة التحكيم، المبلغ النهائي المستحق دفعه للمحكم المنفرد أو المبالغ المستحقة دفعها لكل من المحكم الذي يترأس الهيئة والمحكمين الآخرين في الهيئة المكونة من ثلاثة محكمين، على أساس تعريفة الساعة أو تعريفة اليوم والتعريفات القصوى وعوامل أخرى مثل مدى تعقد الموضوع محل النزاع والتحكيم وإجمالي الوقت الذي أنفقه المحكم، والوقت المخصص ولكن غير مستخدم نتيجة تأجيل متاخر أو إلغاء للجلسات، ومدى حرص هيئة التحكيم والسرعة في تنفيذ إجراءات التحكيم.
6. لأغراض حساب تكاليف التحكيم، تحوّل مبالغ المطالبات المحددة بعملات غير الدولار الأمريكي إلى القيمة التي تعادلها بالدولار الأمريكي عند الاقتضاء على أساس أسعار الصرف المعتمدة لدى الأمم المتحدة والساارية في تاريخ الدفع.
7. لأغراض احتساب أتعاب المحكمين، تضاف قيمة أي دعوى مضادة إلى مبلغ الدعوى الأساسية.
8. لا تطبق سوى الفقرات 1 و 2 و 4 و 6 و 7 أعلاه على إجراءات التحكيم المعجل.
9. يُطبق تخفيض بنسبة 25% على رسوم المركز الخاصة بالتسجيل والإدارة إذا عُين أحد الطرفين (أو كلاهما) كمودع (مودعين) أو مخترع (مخترعين) في طلب منشور أودع بناء على معاهددة التعاون بشأن البراءات، أو صاحب (صاحب) تسجيل دولي أودع بموجب نظام لاهي أو نظام مدريد، أو كان أحد الطرفين أو كلاهما من مورّدي أو مستعملٍ خدمات التكنولوجيا المدرجة في برنامج ويبو غيرين، أو شركة صغيرة ومتوسطة (كيان يضم أقل من 250 موظفًا).

إجراءات الانتصاف الطارئ³

(عملاً بالمادة 49 من قواعد الويبو للتحكيم/المادة 43 من قواعد الويبو للتحكيم المعجل)

(جميع المبالغ مذكورة بالدولار الأمريكي)

الرسوم الإدارية	أتعاب محكم الطوارئ (*)
2500 دولار أمريكي	الإيداع الأولى: 10 000 دولار أمريكي من 300 إلى 600 دولار أمريكي للساعة، بحد أقصى قدره 20 ألف دولار أمريكي

(*) معدلات إرشادية.

1. يحدد المركز، قبل تعيين محكم الطوارئ، أتعاب ذلك المحكم في الساعة بالتشاور مع الطرفين ومحكم الطوارئ. وعليه أن يراعي لدى القيام بذلك بعض العوامل مثل المبالغ المتنازع عليها وعدد الأطراف ومدى تعقد النزاع ووضع محكم الطوارئ وأي مؤهلات معينة مطلوب توافرها فيه.
2. يلتزم محكم الطوارئ بأن يعد سجلاً مفصلاً ودقيقاً للعمل المنجز في إجراءات الانتصاف الطارئ والوقت المخصص لها. وعقب إنهاء إجراءات الانتصاف الطارئ، تقدم نسخة عن تلك السجلات للطرفين وللمركز، مرفقة بها فاتورة بأتعاب محكم الطوارئ.
3. يحدد المركز، بعد التشاور مع الطرفين ومحكم الطوارئ، المبلغ النهائي المستحق دفعه لمحكم الطوارئ، على أساس تعريفة الساعة والتعريفة القصوى وعوامل أخرى مثل مدى تعقد الموضوع محل النزاع ومحل التحكيم وإجمالي الوقت الذي أنفقه محكم الطوارئ ومدى حرص محكم الطوارئ والسرعة في اتخاذ إجراءات الانتصاف الطارئ.
4. لا يجوز أن تتجاوز أتعاب محكم الطوارئ التعريفات الإرشادية المذكورة أعلاه إلا في ظروف استثنائية.
5. لأغراض حساب تكاليف إجراءات الانتصاف الطارئ، تحول مبالغ المطالبات المحددة بعملات غير الدولار الأمريكي إلى القيمة التي تعادلها بالدولار الأمريكي على أساس أسعار الصرف المعتمدة لدى الأمم المتحدة والساارية في تاريخ الدفع.
6. يُطبق تخفيض بنسبة 25% على الرسم الإداري للمركز إذا عُين أحد الطرفين (أو كلاهما) كمودع (مودعين) أو مخترع (مخترعين) في طلب منشور أودع بناء على معايدة التعاون بشأن البراءات، أو صاحب (صاحب) تسجيل دولي أودع بموجب نظام لاهي أو نظام مدريد، أو كان أحد الطرفين أو كلاهما من موردي أو مستعملين خدمات التكنولوجيا المندرجة في برنامج ويبو غيرين أو شركة صغيرة ومتوسطة (كيان يضم أقل من 250 موظفاً).

³ تعلن أي تغييرات في جدول الأتعاب والرسوم والتكاليف وتفاصيل معلومات الدفع في الموقع الإلكتروني للمركز : www.wipo.int/amc